واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة

The reality of economic diversification in Algeria and the mechanism to activate it to achieve sustainable economic development

د. ضيف أحمد

جامعة البويرة – الجزائر

dr.dif_ahmed@yahoo.fr

د.عزوز أحمد

جامعة البويرة – الجزائر

azouzahmed84@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 11-12-2017

تاريخ النشر: 29-10-2018

Abstract:

The Algerian economy, like other oil economies, is highly dependent on the hydrocarbon sector as a generator of foreign currency through export operations as well as a sector financed by the state treasury through its large revenues. However, this sector is characterized by instability because the prices of these materials are determined in the global market, Financial crises of the state whenever fuel prices drop. This is evidenced by the oil crisis in 1986 and the low oil prices in 2014 and 2015.

The government should seek resources outside the hydrocarbon sector. The best way to secure this is to increase economic diversification by encouraging sectors that could be alternative sectors for the hydrocarbons sector and the most important sectors that have the potential to be alternatives to the hydrocarbons sector. In Algeria, the agriculture, industry, and tourism sector, for the great potential it has. Therefore, it is necessary to study the extent of economic diversification in Algeria, evaluate the various efforts that have been undertaken, and try to present ideas that can help activate the process of economic diversification in Algeria to create sustainable economic development outside the hydrocarbons sector.

Key words: economic diversification, rent economy, private economy, Sectors of economic growth, economic development.

مقدمة:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية. إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ اغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية.

من خلال ما سبق نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها (في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية)، ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل في هذه الحالة، ولذلك وجب التفكير في تنويع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من خلال التسهيلات والتحفيزات الضريبة لها وكذا تقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة.

والسؤال الذي يمكن طرحه: كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي وقياسه.

ثانيا: إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي.

ثالثا: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آليات تفعيله .

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي و قياسه

1- مفهوم التنويع الاقتصادي،أهميته، أهدافه:

يعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[1]

كما يعرف أيضا على انه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً ".[2] كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً".

ومن خلال التعاريف السابقة نجد بان سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.

يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية:[3]

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

كما تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة:[4] استقرار النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية.

2- مؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها :[5]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

3- قياس درجة التنويع الاقتصادي: إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هرفندل- هيرشمان (Herfindal-Hirshman)، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossouv).[6]

3-1- مقياس هرفندل- هيرشمان (Herfindal- Hirshman): هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: H.H: مؤشر هيرفندل- هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

x: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

3-2- **مقياس فلاديمير كوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} a_i \cdot b_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} a_i^2} \cdot \sqrt{\sum_{i=1}^{n} b_i^2}}$$

حيث: **αi:** الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر **فلاديمير كوسوف** حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

ثانيا: إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي.

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع الحر وقات ، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

1- **القطاع الفلاحي:** تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة و موارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنمية كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

1-1- الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحولي 2.4 مليون كلم ^{2}، إلا أن حوالي 93% من هذه المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة تقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها بـ 7% من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%، وعليه فإننا نلاحظ عدم توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة بها، حيث أن 93%من مساحة الجزائر تسقط عليها أمطار بنسبة 8% من إجمالي الأمطار المتساقطة على الجزائر، و 7% من مساحة الجزائر تتساقط عليها 92% من إجمالي الأمطار المتساقطة، ولكن هذا لا يعني ضعف الموارد المائية في الجزائر وذلك لوجود أنواع أخري من الموارد المائية، والتي سنتعرف عليها لاحقا.

- **الموارد السطحية:** وتتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم هذه الموارد إلى 13.5مليار م^3/ السنة ، وتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني، حيث تحتوي الأحواض والسدود في الشمال على 11.1 مليار م^3، أما في الشمال فتحتوي على حوالي 0.7 مليار م^3، أما المناطق الصحراوية فتحتوي على ما يقارب 0.6 مليار م^3.[7]

- **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي 7 مليار م^3 في السنة موزعة بين 2 مليار م^3 في الشمال، و5 مليار م^3 في الجنوب، ويستغل منها في الشمال ما نسبته 93% أي (1.8 مليار م^3/ السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار في طبقات الأرض.[8]

الحجم الأكبر لهذه الموارد الجوفية يتمركز الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابه، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف، والمركب النهائي على مسحة 300 الف كلم^2.

2-1- الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%) من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة. ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر

في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج،ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

3-1- الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة. ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع.

2- **القطاع الصناعي:** إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما: مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985)، ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986 إلى يومنا هذا).

2-1-مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985): تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد.[9]

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة في كل من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977)، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة، حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، و عدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى اثر من النصف خلال عشرة سنوات (كانت 48% سنة 1967 وأصبحت 24% سنة 1977)، وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي. وارجع الخبراء الدوليين هذا الفشل بفشل النظام الاشتراكي في أصله، فهو نظام يعتمد على المخططات في تسيير الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وفاعلية المؤسسات.

2-2-مرحلة خصخصة (1986- وقتنا هذا): إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد. إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989.[10]

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية، ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت 6.7% سنة 2003 لتنتقل إلى5.5 %سنة 2008 لتتحسن سنة 2016 وتصبح 7.5%، ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع.

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات.
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.

- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- **القطاع السياحي:**

يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية،مقومات مادية (البنية التحتية).

3-1-المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا، وتعتبر اكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر بـ 2381741 كلم^2، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة.

تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي:[11]

- **إقليم الساحل** (الشمال) ويمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل، وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، ويتميز بمناخ متوسطي ودرجة حرارته 18 درجة من شهر أكتوبر إلى أفريل، أما في شهر جويلية و أوت فتصل الحرارة إلى 30 درجة، ويكون الجو حار ورطب.

- **إقليم التل:** ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة بهذا الإقليم. ويتميز بمناخ شبه قاري يتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر إلى ماي وتصل حرارته إلى 5 درجات أو اقل في بعض المناطق منه، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.

- **إقليم الصحراء:** ويشكل اكبر مساحة من الأراضي الجزائرية، حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية، وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات. ويتميز بمناخ صحراوي بموسم طويل من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة حرارته أحيانا إلى 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي و دافئ، وهذا ما يمكن حركة نشاط السياح في فصل الشتاء.[12]

كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسيلت، محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة.

كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ومنها: الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الطاسيلي.... الخ.

3-2-المقومات التاريخية والثقافية: تتمثل أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي: الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسه، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة.[13]

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل: التحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة،

3-3-المقومات المادية: إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر بـ 12.5%. وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بان هذه النسبة

تفوق 100%، أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى مدار العام أكثر من تعداد سكانها، ومع توفير كامل الخدمات لهم من إقامة، نقل، غذاء...الخ. فمثلا فرنسا وصلت إلى نسبة 126% واسبانيا 129% النمسا 244%. أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100% في ثلاث دول عام 2005 وهي: البحرين 538.4%، الإمارات العربية المتحدة 143%، قطر 114.7%.

ثالثا: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله

إن دراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، وعند دراسة مساهمة مختلف هذه القطاعات في الإنتاج الكلي يمكن حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المشار إليها سابقا، كما أن لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي كما رأينا في مختلف مؤشرات التنويع الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور.

1- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل مجمع الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وليس مجمع الناتج المحلي الإجمالي كما استعملناه سابقا.[14] وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N).نستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي. و الجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2004-2016

(الوحدة: %)

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2004	11.38	46.46	7.61	8.99	10.05	15.50
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.02	13.58
2006	8.73	53.73	6.12	8.31	10.12	13.00
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13.82
2008	7.81	54.58	5.58	9.34	8.91	13.78
2009	11.56	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.51	43.94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.42	46.79	5.85	2111.	469.	16.37
2012	11.39	44.99	5.84	3011.	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.38	35.64	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	15.56	25.66	7.27	14.95	13.34	23.22
2016	16.40	23.79	7.48	15.25	13.77	23.30
متوسط الفترة	11.37	43.04	6.46	11.25	10.69	17.19

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 17.19% وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته في PIB خلال فترة الدراسة 11.37 %، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 6.46 % كمتوسط لفترة الدراسة. إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على

قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات أو بما يسمى بالمرض الهولندي[15].

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول من 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.68 دولار سنة 2014 ثم 42 دولار سنة 2016، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB، لترتفع نسبة مساهمة قطاع التجارة و الخدمات، أما قطاع الفلاحة والصناعة فرغم انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلا أنها نسب مساهمتها بقيت مستقرة وهذا ما يدل على ضعف هاذين القطاعين. ولمعرفة تطور نمو القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية نستعين بالشكل البياني التالي الذي يبين لنا مقدار القيمة المضافة لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (01): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2004-2016)

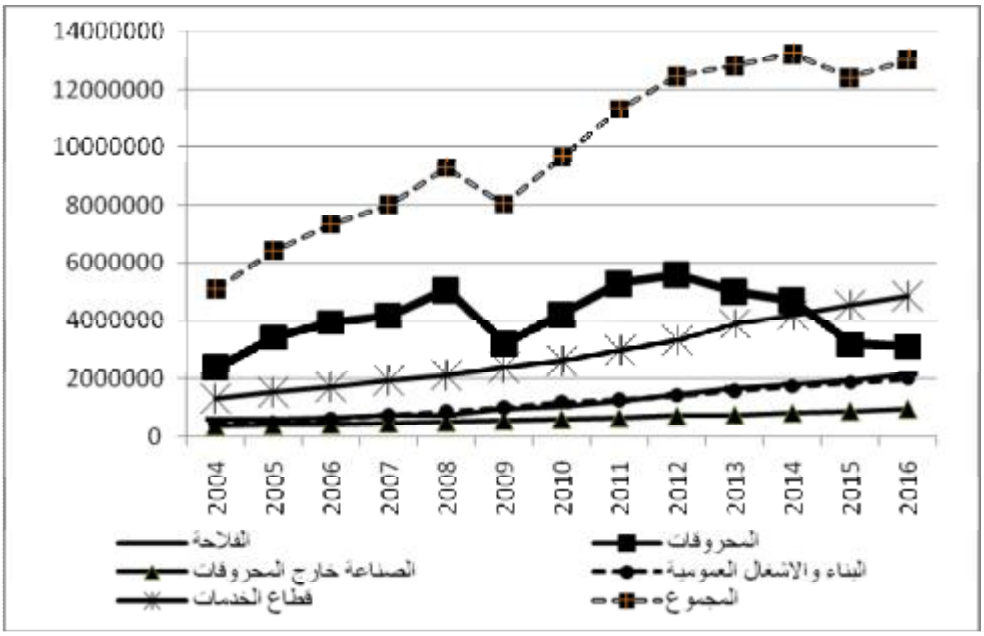

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

يتضح لنا من خلال الشكل السابق بان قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي تتأثر بشكل كبير بقطاع المحروقات، بحيث زيادة القيمة المضافة في قطاع المحروقات تؤدي إلى زيادة PIB الإجمالي والعكس، كما يوضح لنا الشكل البياني مدى تطور نمو القيمة المضافة في قطاع التجارة والخدمات مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، ويمكن تفسير ذلك بمختلف البرامج الممولة من طرف الدولة في تلك الفترة (برامج دعم تشغيل الشباب) الذي كانت نسبة كبيرة منه موجهة لقطاع الخدمات. إن النسبة الكبيرة لمساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB تفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لتقلب أسعار النفط العالمية.

إن التحليل السابق أعطى لنا نظرة عن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاع السياحي غير مدرج في حسابات الناتج فهو ضمن قطاع الخدمات ككل، وبما أن هذا القطاع من بين القطاعات المعول عليها في التنويع الاقتصادي، ونظرا لما يتضمنه من إمكانات كبيرة كما لاحظناه سابقا، سنقوم بإعطاء نظرة عن مدى مساهمة هذا القطاع في الإنتاج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يبين لنا نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015/2004).

الجدول رقم (02): نسبة مساهمة القطاع السياحي في تكوين PIB للفترة 2004-2015

(الوحدة:%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة السياحة في PIB	3.6 %	3.9 %	3.3 %	3.2 %	3.1 %	3.7 %	3.4 %	3.3 %	3.3 %	3.6 %	3.3 %	3.5 %

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015
World Travel and Tourism Council Data, 2016.

من خلال الإحصائيات السابقة نلاحظ المساهمة الضعيفة لقطاع السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي لم تصل إلى 4% خلال كل سنوات الدراسة، وهي نسبة ضعيفة جدا وأقل من مساهمة قطاع الصناعة، كما أن هذه النسبة اقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل عن 10%، كما يمكن إرجاع هذا الضعف في القطاع السياحي إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في PIB نتيجة أسعار البترول المرتفعة مما أدى إلى إهمال باقي القطاعات الاقتصادية والتي مناه القطاع السياحي.

يرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة أسباب منها:[16]

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان).

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.

- طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10٪ فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية).

- ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية).

- عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج.

- مشكلة العقار السياحي، كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

2- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل- هيرشمان (H.H): نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل- هيرشمان والتي من على الشكل: (1).. ..... $H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$ ، أما الإحصائيات فنستعين بالجدول رقم (01) الذي يحدد لنا قيمة xi/x، ولدينا N= 6، وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة. والجدول التالي يبين لنا قيمة H.H لكل سنة:

الجدول رقم (03): قيمة مؤشر هرفندل- هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة 2004-2016

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة H.H	0.199	0.278	0.287	0.266	0.299	0.134	0.175	0.206	0.187	0.130	101.0	0.046	0.038

المصدر: من حساب الباحثين وفق المعادلة (1) والجدول رقم (01)، و بمساعدة برنامج Microsoft Excel.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2004 إلى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.199 إلى 0.299، وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر لتقارب الصفر (0.046) ثم تنخفض إلى (0.038) سنة 2016. فالسؤال المطروح هل يمكن القول بأن في سنة 2015 و2016 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، أم أن هناك تفسيرا آخر لانخفاض قيمة مؤشر H.H في هاتين السنتين؟

كما رئينا سابقا، فإن حساب مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج (xi/x)، وبالتالي قيمته تخضع إلى تغير هذه النسبة، وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر سنة 2015 و 2016 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 54 دولار للبرميل سنة 2015 لينخفض إلى 42 دولار سنة 2016. ويمكن إثبات مدى ارتباط تغيرات مؤشر H.H بتغيرات أسعار البترول من خلال مقارنة تطور معدل نمو هذا المؤشر مع تطور معدل التغير في أسعار البترول، والجدول التالي والتمثيل البياني يبينان علاقة تغيرات قيمة مؤشر H.H وتغيرات سعر البترول:

الجدول رقم (04): تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H.H	0.199	0.278	0.287	0.266	0.299	0.134	0.175	0.206	0.187	0.130	0.101	0.046	0.038
**مؤشر H.H %	/	39,698	3,237	-7,317	12,406	-55,184	30,597	17,714	-9,223	-30,481	-22,308	-54,455	-17,391
* سعر البترول	38.33	54.59	66.02	74.66	98.60	62.16	80.25	112.90	111.52	109.44	99.62	52.83	42.02
**سعر البترول %	/	42,421	20,938	13,087	32,065	-36,957	29,102	40,685	-1,222	-1,865	-8,973	-46,968	-20,462

المصدر: * بيانات البنك المركزي

** من حساب الباحثين بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

للتوضيح أكثر يمكن تمثيل تطور معدلات نمو كل من مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطور معدل نمو مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الجزائر

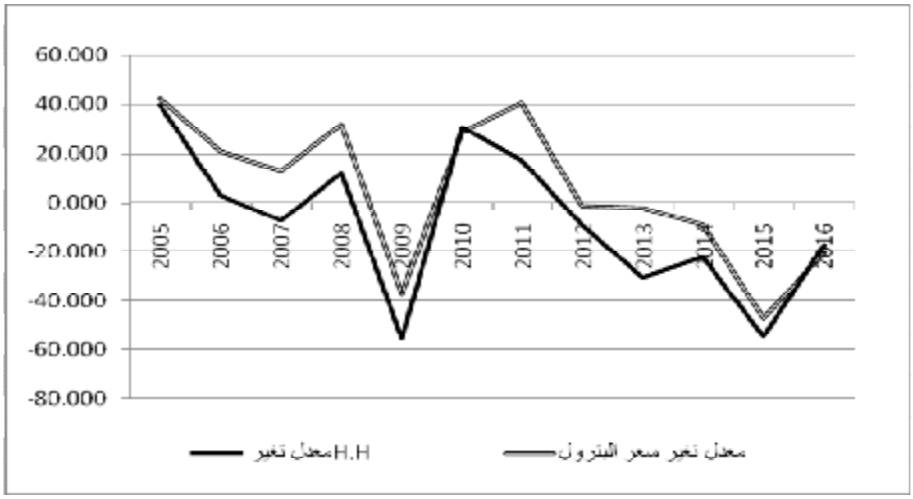

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (02).

من خلال الشكل السابق، يتضح لنا بان مؤشر H.H يخضع لتغيرات سعر البترول بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يعطينا بصفة دقيقة درجة التنويع الاقتصادي، فانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي حسب هذا المؤشر، ولكن في الواقع يؤدي إلى انخفاض قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (كما حدث في سنتي 2015 و 2016) ، وعليه فان هذا المؤشر لا يعكس لنا مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر وخاصة في فترات ارتفاع أسعار البترول.

3- واقع القطاع الخاص في الجزائر وضرورة تنميته:

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، وذلك بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، كما أن لنمو القطاع الخاص في أي دولة دليل على مدى التنويع الاقتصادي فيها، وبذلك تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تكوين PIB مؤشر للتنويع الاقتصادي.

3-1- مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي: يمكن معرفة مدى التنويع الاقتصادي من خلال دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتغيره عبر السنوات. حيث إذا كان هذا القطاع في نمو مستمر فنقول بأنه هناك تنويع اقتصادي والعكس في حالة تدهور القطاع الخاص، الشكل البياني التالي يبين لنا مدى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.

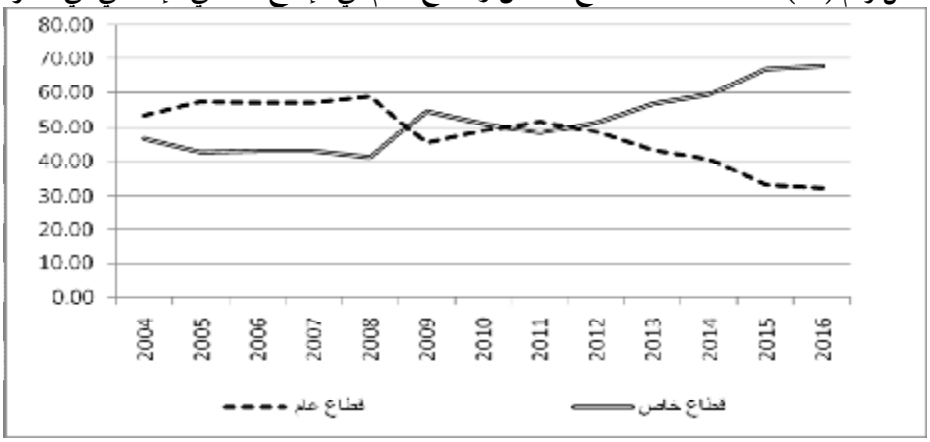

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الملحق رقم (01).

يبين لنا الشكل السابق تقارب بين نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث مثلت مساهمة القطاع العام بـ 48.29% خلال فترة الدراسة أما القطاع الخاص فمثلت 51.71%، كما نلاحظ تفوّق القطاع الخاص على القطاع العام بعد سنة 2009، وهذا لا يعود إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وإنما يعود إلى انخفاض إنتاج قطاع المحروقات (قطاع عام بنسبة تفوق 95%). هذا التحليل يوحي لنا عدم وجود تنويع اقتصادي وذلك لتفوق القطاع العام على القطاع الخاص. وبالتالي رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات، والدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص بكل أنواعه، لا يزال القطاع العام المهيمن في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي[17]، وللتعمق أكثر في مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي ارتأينا دراسة نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام من حيث مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول التالي يبن لنا هذه النسب كمتوسط للفترتين (2004-2009) و (2010-2016).

الجدول رقم (04): نسب مساهمة القطاع الخاص والعام حسب القطاعات الاقتصادية 2004-2016

الفترات / القطاعات	2009-2004		2016-2010	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الفلاحة	% 0,40	% 99,60	% 0,74	% 99,26
المحروقات	% 92,37	% 7,63	% 90,61	% 9,39
الصناعة خارج المحروقات	% 57,33	% 42,67	% 50,99	% 49,01
البناء والأشغال العمومية	% 17,96	% 82,04	% 14,87	% 85,13
النقل والاتصالات	% 22,73	% 77,27	% 17,25	% 82,75
التجارة والخدمات	% 7,41	% 92,59	% 8,16	% 91,84
المجموع	% 54,91	% 45,09	% 42,63	% 57,37

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الجدول، نلاحظ بأنه يوجد تغير نوعا ما في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2010-2016) مقارنة بالفترة (2004-2009)، إذ تغير هيكل الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع الخاص ولكن هذا نتيجة انخفاض إنتاج القطاع العام وليس نتيجة زيادة إنتاج القطاع الخاص، كما نجد بأن القطاع الخاص يستحوذ على خمسة قطاعات والمتمثلة في (الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات)، أما القطاع العام فيستحوذ على قطاعي المحروقات، والأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات. ويعتبر قطاع المحروقات قطاع حساس جدا، ولهذا السبب لم يفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع للقطاع الخاص، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، وهذا ليس كسياسة معتمدة من الدولة وإنما لضعف الإمكانيات لدى القطاع الخاص رغم المجهودات المبذولة في دعم هذا القطاع. رغم أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج من قطاع المحروقات.

3-2- عراقيل تنمية القطاع الخاص في الجزائر: إن ضعف تطور القطاع الخاص في الجزائر يمكن إرجاعه إلى جملة من القيود والعراقيل، فمنها ما هو متعلق بالجانب التمويلي، ومنها ما هو متعلق بجوانب أخرى تمس المناخ الاستثماري. ويمكن حصر هذه القيود والعراقيل فيما يلي:[18]

أ- القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:

- **تكلفة رأس المال:** وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها.

- **سياسات الإقراض:** إن أغلب السياسات الاقراضية المعتمدة من طرف البنوك ترتكز على التمويل قصير الأجل، وهذا لا يلاءم معظم المؤسسات الخاصة الطالبة للقروض طويلة الأجل.

- **درجة تطور أسواق رؤوس الأموال:** إن ضعف السوق المالي في الجزائر يعتبر من أهم القيود التي تقف أمام تطور القطاع الخاص لأنه يمثل سوق مهم جدا في تمويل المؤسسات الاستثمارية.

ب- القيود غير المالية: توجد العديد من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص وتبرز كما يلي:

- **وضعية المناخ الاستثماري:** إن وضعية المناخ الاستثماري في أي دولة لها تأثيرا جد كبير على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.

- **تعاظم مكانة القطاع العام:** تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في مجالات أخرى عدى الأمن والحماية والخدمات العامة، أعطى للقطاع العام مكانة اكبر مما عرقل تنمية القطاع الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة.

- **السوق الموازي:** ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.[19]

- **غياب المنافسة:** إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي.

ج- قيود أخرى: بالإضافة إلى القيود السابقة هناك قيود أخرى والمتمثلة فيما يلي[20]:

- إشكالية ملكية الأراضي في الجزائر، حيث ما يقارب 90% من الأراضي الزراعية ونصف الأراضي الأخرى غير مؤمنة من طرف السندات القانونية وبالتالي تعتبر غير شرعية.

- انعدام الإرادة السياسية اللازمة، وسيطرة السياسة على الاقتصاد.

- المعارضة الشديدة للخوصصة من طرف نقابات العمال ومديري المؤسسات العمومية، وذلك للاثر السلبي للخصخصة على الجانب الاجتماعي.

الخاتمة:

كخلاصة عامة فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على التحليل السابق، يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث لاحظنا ضعف التنويع الاقتصادي حسب مؤشر هرفندل- هيرشمان (Herfindal- Hirshman)، والذي كان يتبع في تغيراته تغيرات أسعار البترول مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، أما بقية القطاعات الأخرى التي تمثل جزء معتبر من الإنتاج المحلي الإجمالي فهي قطاع التجارة والخدمات وقطاع الأشغال العمومية، أما القطاعين الذين يعتبران في الأصل ركيزة أي اقتصاد والمتمثلان في الصناعة والزراعة فكانت نسبتهما ضعيفة. وهذا ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني، كما لاحظنا ضعف مساهمة القطاع السياحي مقارنة بالدول المجاورة، حيث مثلت اصغر نسبة مساهمة لمختلف القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص القطاع الخاص فيستحوذ على خمسة قطاعات والمتمثلة في (الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات)، و القطاع العام يستحوذ على قطاعي المحروقات، و الأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات. ويعتبر قطاع المحروقات قطاع حساس جدا، ولهذا السبب لم يفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع للقطاع الخاص، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، وهذا ليس كسياسة معتمدة من الدولة وإنما لضعف الإمكانيات لدى القطاع الخاص رغم المجهودات المبذولة في دعم هذا القطاع. رغم أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج من قطاع المحروقات.

المقترحات:

لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر والخروج من سيطرة القطاع النفطي نقترح الإجراءات التالية:

- إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير.

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري.

- محاربة الفساد بكل أنواعه الإداري، المالي، السياسي، وبذلك تزداد الشفافية في مختلف المعاملات لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة لمختلف النشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

- تغليب الجوانب الاقتصادية على الصراعات السياسية والإيديولوجية، حيث أن الدول الناجحة اقتصاديا والتي حققت إقلاعا اقتصاديا وتنمية هي الدول التي تتمتع باستقرار سياسي والاهتمام بالجانب الاقتصادي مهما اختلفت وجهات نظر السياسيين.

- تشجيع القطاع الخاص على التنويع في الاستثمارات، حيث لوحظ بان اغلب رجال الأعمال الخواص يبحثون عن مشاريع في القطاع العام كقطاع الأشغال العمومية، وعدم المبادرة في مشاريع استثمارية خارج ميزانية الدولة، كما لوحظ تغلغل رجال الأعمال في الأحزاب السياسة لأجل الظفر بالمشاريع إذا ما فازت هذه الأحزاب، وبذلك حتى القطاع الخاص مصاب بالمرض الهولندي.

- إعادة تقييم سياسات التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرار والمنافسة، وخاصة أن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنضمة العاملة للتجارة.

- توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات، أو منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة.

الملاحق:

الملحق رقم (01)

السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع
الفلاحة	2560.1	580505.6	2826.3	581615.8	2654.5	641285.0	3166.4	708072.5	3582.9	727413.1	1377.6	931349.1	8037.7	1015258.	7804.7	1183216.	9931.4	1421693.	13711.0	1640006.	13785,2	1772202,	13 257,0	1935113,0	14906,3	2140304,7
المحروقات	2133380.0	2319823.6	3034544.4	3352878.4	3525770.2	3882227.8	3843139.4	4089308.6	4 719 481,9	4 997 554,5	2 847 269,2	3 109 078,9	3 851 802,6	4 180 357,7	4 932 113,7	5 242 502,8	5 035 723,5	5 536 381,8	4 500 562,2	4 968 018,3	4 114 768,2	4 657 811,3	2 748 995,8	3 134 243,4	2 703 854,7	3 025 612,5

الأشغال العمومية البترولية	49294.0	79 248,9	79 248,9	57 388,9	57 388,9	63 792,3	63 792,3	58 133,7	58 133,7	80 050,5	80 050,5	70 701,2	70 701,2	63 312,0	63 312,0	94 767,1	94 767,1	86 719,5	86 719,5	92368.8	92368.8
الصناعة خارج المحروقات	239513.0	975 715,5	480 421,1	904 603,8	450 905,5	837 716,8	419 151,0	765 440,4	388 430,1	728 615,2	374 773,4	663 756,5	351 276,0	617 404,9	325 545,3	570 673,2	308 357,4	519 631,6	289 809,7	479814.9	268747.4
البناء والأشغال العمومية	103204.4	1 990 037,8	336 815,2	1 859 784,5	330 895,3	1 730 198,1	300 813,9	1 569	188 132,0	1 411	178 486,5	1 262	171 526,3	1 194	163 985,4	1 000	128 971,6	869 988,6	115 971,2	732720.7	139628.9
النقل والاتصالات	142551.4	1 796 979,3	308 121,5	1 658 814,2	279 429,5	1 550 496,5	248 208,8	1 462 802,2	234 497,8	1 194 841,7	214 911,2	1 074 147,7	191 468,4	933 707,6	176 384,2	865 214,5	166 896,0	830 341,5	163 446,4	822406.6	162147.6
التجارة	39862.2	2 341 237,1	136 015,0	2 259 343,2	132 839,3	2 067 543,0	113 626,0	1 870	110 983,1	1 649	96 135,9	1 446	87 415,2	1 283	75 451,2	1 160	73 876,7	1 003	67 368,8	863197.3	57088.6
الخدمات	19688.6	699 632,3	138 362,8	628 404,1	117 089,1	568322,8	99 701,9	516	79 203,8	460	68 001,6	412	60 914,6	369	50 051,8	323	38 065,4	280	34 504,8	247602.2	26672.1
المجموع	2730053,7	13 048 768,2	4 197 745,6	12 437 695,0	4 130 800,4	13 248 083,2	5 373 847,3	12 850 473,70	5 573 653,70	12 483 051,90	6 058 014,00	11 355 943,90	5 873 220,10	9 656 782,20	4 714 570,20	8 054 982,30	3 659 581,00	9 314 979,70	5 480 885,20	8035491,6	4592959,2

الأشغال العمومية البترولية	49294.0	79 248,9	79 248,9	57 388,9	57 388,9	63 792,3	63 792,3	58 133,7	58 133,7	80 050,5	80 050,5	70 701,2	70 701,2	63 312,0	63 312,0	94 767,1	94 767,1	86 719,5	86 719,5	92368.8	92368.8
الصناعة خارج المحروقات	239513.0	975 715,5	480 421,1	904 603,8	450 905,5	837 716,8	419 151,0	765 440,4	388 430,1	728 615,2	374 773,4	663 756,5	351 276,0	617 404,9	325 545,3	570 673,2	308 357,4	519 631,6	289 809,7	479814.9	268747.4
البناء والأشغال العمومية	103204.4	1 990 037,8	336 815,2	1 859 784,5	330 895,3	1 730 198,1	300 813,9	1 569	188 132,0	1 411	178 486,5	1 262	171 526,3	1 194	163 985,4	1 000	128 971,6	869 988,6	115 971,2	732720.7	139628.9
النقل والاتصالات	142551.4	1 796 979,3	308 121,5	1 658 814,2	279 429,5	1 550 496,5	248 208,8	1 462 802,2	234 497,8	1 194 841,7	214 911,2	1 074 147,7	191 468,4	933 707,6	176 384,2	865 214,5	166 896,0	830 341,5	163 446,4	822406.6	162147.6
التجارة	39862.2	2 341 237,1	136 015,0	2 259 343,2	132 839,3	2 067 543,0	113 626,0	1 870	110 983,1	1 649	96 135,9	1 446	87 415,2	1 283	75 451,2	1 160	73 876,7	1 003	67 368,8	863197.3	57088.6
الخدمات	19688.6	699 632,3	138 362,8	628 404,1	117 089,1	568322,8	99 701,9	516	79 203,8	460	68 001,6	412	60 914,6	369	50 051,8	323	38 065,4	280	34 504,8	247602.2	26672.1
المجموع	2730053,7	13 048 768,2	4 197 745,6	12 437 695,0	4 130 800,4	13 248 083,2	5 373 847,3	12 850 473,70	5 573 653,70	12 483 051,90	6 058 014,00	11 355 943,90	5 873 220,10	9 656 782,20	4 714 570,20	8 054 982,30	3 659 581,00	9 314 979,70	5 480 885,20	8035491,6	4592959,2
	183559.5	21889.7	23597.8	226224.6	205771.1	36866364	5099672,6														

الأشغال العمومية البترولية	49294.0	79 248,9	79 248,9	57 388,9	57 388,9	63 792,3	63 792,3	58 133,7	58 133,7	80 050,5	80 050,5	70 701,2	70 701,2	63 312,0	63 312,0	94 767,1	94 767,1	86 719,5	86 719,5	92368.8	92368.8
الصناعة خارج المحروقات	239513.0	975 715,5	480 421,1	904 603,8	450 905,5	837 716,8	419 151,0	765 440,4	388 430,1	728 615,2	374 773,4	663 756,5	351 276,0	617 404,9	325 545,3	570 673,2	308 357,4	519 631,6	289 809,7	479814.9	268747.4
البناء والأشغال العمومية	103204.4	1 990 037,8	336 815,2	1 859 784,5	330 895,3	1 730 198,1	300 813,9	1 569	188 132,0	1 411	178 486,5	1 262	171 526,3	1 194	163 985,4	1 000	128 971,6	869 988,6	115 971,2	732720.7	139628.9
النقل والاتصالات	142551.4	1 796 979,3	308 121,5	1 658 814,2	279 429,5	1 550 496,5	248 208,8	1 462 802,2	234 497,8	1 194 841,7	214 911,2	1 074 147,7	191 468,4	933 707,6	176 384,2	865 214,5	166 896,0	830 341,5	163 446,4	822406.6	162147.6
التجارة	39862.2	2 341 237,1	136 015,0	2 259 343,2	132 839,3	2 067 543,0	113 626,0	1 870	110 983,1	1 649	96 135,9	1 446	87 415,2	1 283	75 451,2	1 160	73 876,7	1 003	67 368,8	863197.3	57088.6
الخدمات	19688.6	699 632,3	138 362,8	628 404,1	117 089,1	568322,8	99 701,9	516	79 203,8	460	68 001,6	412	60 914,6	369	50 051,8	323	38 065,4	280	34 504,8	247602.2	26672.1
المجموع	2730053,7	13 048 768,2	4 197 745,6	12 437 695,0	4 130 800,4	13 248 083,2	5 373 847,3	12 850 473,70	5 573 653,70	12 483 051,90	6 058 014,00	11 355 943,90	5 873 220,10	9 656 782,20	4 714 570,20	8 054 982,30	3 659 581,00	9 314 979,70	5 480 885,20	8035491,6	4592959,2
	183559.5	21889.7	23597.8	226224.6	205771.1	36866364	5099672,6														

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 16/12/2015 -http://www.ons.dz/IMG/pdf/Production-nation-selon-activit-SJ.pdf

هوامش البحث:

1 - حامد عبد الحسين الجبوري،التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2016/10/22، ص01 https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html، تاريخ الاطلاع: 2017/10/25.

2 - المرجع نفسه، ص: 01.

3 - ممدوح عوض الخطيب، التنويع ا ولنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال– جامعة الملك سعود، الرياض خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014، ص06.

4- ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الرابع، العدد الثاني، حزيران (يونيو) 2002، بيروت، ص8.

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

6- عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص94.

7 - الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010.

8 - احمد بي، واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة " نحو تحقيق الأمن المائي"، يومي 30نوفمبر/ 01 ديسمبر 2011، جامعة بسكرة،كلية لعلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ص03.

9 - Bouklia hassane, R. L'économie algérienne face a la diversification: Quelles perspectives?. les cahiers du cread, 105(1), 2015, P P37-62.

[10] -SADI Nacer Eddine , « La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux » , OPU, Alger, 2005, P65.

11 - حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص107.

12 - تومية عمروش، السياحة المستدامة في الجزائر (الإشكالية والمتطلبات)، دراسة حالة مدينة بومرداس، رسالة ماجستير في التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري، غير منشورة، كلية تسير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص146.

13 - العربي تريكي، واقع الاستثمار السياحي (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، رسالة ماجستير في الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر3، 2013، ص59.

[14] هناك اختلاف بين الإنتاج المحلي الإجمالي (La Production) والناتج المحلي الإجمالي (Le produit) في المحاسبة الوطنية. فالناتج لمحلي الإجمالي يتكون من الإنتاج المحلي الإجمالي مضافا إليه القيمة المضافة للخدمات غير المنتجة. ويحسب La PIB حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N)، أما Le PIB فيحسب حسب نظام المحاسبة للأمم المتحدة (S.C.N).

[15] يقصد بالمرض الهولندي (Dutch Disease)، اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950 بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي. وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه. ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ " لعنة الموارد" وهي مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبني على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة.

16- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، ص ص53-56.

[17] هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص لا تعني تدهور الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، وإنما يمكن إرجاع تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في نسبة المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، والمعروف أن إنتاج المحروقات ضمن القطاع العام.

18- بودخدخ كريم، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، ص06.

19- بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة بحوث إنسانية، العدد: 37، 2008، ص02.

20- موسى سعداوي، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص282.